

UCH/19/7.MSP/11

باريس، 2 ديسمبر (كانون الأول) 2019
النسخة الأصلية: باللغة الإنجليزية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم
والثقافة

اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه

اجتماع الدول الأطراف

الدورة السابعة

باريس، المقر العام لليونسكو، القاعة 4

20-21 جوان (حزيران) 2019

البند 11 من جدول الأعمال المؤقت:

تقييم واعتماد المنظمات غير الحكومية

تتضمن هذه الوثيقة توجيهات بشأن مراجعة اعتماد المنظمات غير الحكومية التي تم اعتمادها في عام 2015 في الدورة الخامسة لاجتماع الدول الأطراف. يمكن الإطلاع على معلومات إضافية في الوثيقة .UCH/19/7.MSP/INF.11

القرار المطلوب: الفقرة 4

1. وفقاً للفصل السادس ج من المبادئ التوجيهية التنفيذية للاتفاقية، "يتولى اجتماع الدول الأطراف كل أربع سنوات مراجعة قائمة المنظمات غير الحكومية التي تم اعتمادها للنظر فيما إذا كان ينوي الحفاظ على العلاقات مع المنظمة المعنية أو قطعها". تخضع هذه الممارسة لمعايير دقيقة (يرجى النقر على الرابط للإطلاع عليها، متوفرة في 6 لغات).
2. اعتمد اجتماع الدول الأطراف، في دورته الخامسة في عام 2015 وفي جلسة مكتملة غير مفتوحة للعموم، المنظمات غير الحكومية التالية وذلك إلى جانب الأحد عشر منظمة غير حكومية المعتمدة فعليا (التي تم تجديد اعتمادها في عام 2017):

(1) MAT - صندوق الآثار البحرية

(2) CMAS - الاتحاد الدولي للأنشطة تحت المائية

(3) MAST - صندوق البحر للآثار البحرية

(4) GRAN - مجموعة البحث حول الآثار البحرية

3. قدمت الهيئة الاستشارية العلمية والتقنية (STAB)، وفقاً للمبادئ التوجيهية التنفيذية توصيات إلى اجتماع الدول الأطراف بشأن ما يتعلق بالإبقاء على صفة الاعتماد.
4. في ظل غياب طلبات اعتماد جديدة، قد يرغب اجتماع الدول الأطراف في الاطلاع على التوصيات واعتماد القرار التالي بشأن التجديد للمنظمات غير الحكومية التي تم اعتمادها في الدورة الخامسة في عام 2015:

مشروع قرار MSP 7 / 11

إن اجتماع الدول الأطراف، في دورته السابعة،

1. بعد دراسة الوثيقتين UCH/19/7.MSP/11 و UCH/19/7.MSP/INF.11 اللتين تتضمنان تقرير الهيئة الاستشارية العلمية والتقنية (STAB) حول التعاون مع المنظمات غير الحكومية المعتمدة؛
2. يتوجه بالشكر إلى المنظمات غير الحكومية المعتمدة على الدعم المقدم في الترويج للمصادقة على اتفاقية 2001 وتنفيذها؛ و
3. يقرر [الإبقاء على اعتمادها لمدة أربع سنوات أخرى، على أن يتم مراجعة ذلك في اجتماع الدول الأطراف في عام 2023 أو قبل ذلك إذا إرتأت الهيئة الاستشارية العلمية والتقنية ذلك ضرورياً، وفقاً للفصل السادس ج من المبادئ التوجيهية التنفيذية للاتفاقية] / [عدم الإبقاء على اعتمادها].